

## الانتخابات المبكرة تعود إلى الواجهة في لبنان مع جهود المبادرة الفرنسية

يشهد التغيير، مع الحرص على إبقاء شعلة الأمل مضاءة. وشدد على أن "المصير اليوم انتخابات مبكرة، لأنها وحدها تسمعنا صوت الشعب الحقيقي وتعيد المصادقية المفقودة بين الشعب والقادة السياسيين. وقد تداولنا مع البطريك حول هذا الموضوع، واتحفظ عن نقل موقف بركي الذي سيتطور ويظهر في القريب العاجل".

وأعتبر أفرام أن "الوضع الدقيق، بعد عدم الأخذ بالمبادرة الفرنسية"، مؤكداً أن "البطريك الراعي سيجري اجتماعات لاحقة وهو حريص على بقاء الأمل".

من جهتها اعتبرت بولا يعقوبيان "أن هز هيكل المافيا يبدأ من المجلس النيابي لكي يتمكن في ما بعد من انتخاب مجلس فاعل يحافظ على نسجيه المجتمعي".

وقالت "الراعي معنا بأنه لا يمكن أن تستمر الأمور بعد الرابع من أغسطس كما كانت عليه قبله". وكان حزب القوات اللبنانية أول من حض على انتخابات مبكرة عقب الانفجار الذي ضرب بيروت بيد أن دعواته لم تلق استجابة حتى من أقربين لاسيسما مع طرح فرنسا لمبارتها التي تقوم على تشكيل حكومة تتولى إصلاحات ومن ثمة إجراء الاستحقاق.

ورغم أن المبادرة الفرنسية دخلت "الكوما" على حد وصف أحد السياسيين، بيد أن خيار إجراء انتخابات نيابية مبكرة يبدو من الصعب تمريره، من قبل أقطاب السلطة أي الثنائي الشيعي حزب الله وحركة أمل إلى جانب التيار الوطني الحر، لإراحتهم من إجراء الاستحقاق لن يصب في صالحهما.

حسان دياب مسألة مرفوضة كلياً، وحتى زراؤها لا يبدون متحمسين لهذا خطوة، وبالتالي فإن الخيار الذي قد يكون واقعياً بالنسبة للبعض هو السير في انتخابات نيابية مبكرة تعيد تشكيل المشهد السياسي. ويسعى المتبنون لهذا الخيار إلى جذب البطريك الماروني مارة بشاره بطرس الراعي لتبنيه والدفع باتجاه تنفيذ، وسط معلومات على أن الأخير لا يبدو مانعاً لاسيسما مع فقدانه الأمل في تشكيل حكومة على المدى القريب.



بولا يعقوبيان  
هز هيكل المافيا في لبنان يبدأ من المجلس النيابي

والتقى عدد من النواب المستقلين من مجلس النواب عقب انفجار بيروت بالبطريك الماروني حاملين إياه جملة من الرسائل، في مقدمتها ضرورة إجراء انتخابات مبكرة، مع الدفع قدماً باتجاه مبادرة الحياض التي سبق وطرحها الراعي للنأي بلبنان عن أزمات المنطقة بيد أنها لم تلق استجابة حقيقية في الداخل.

ومن النواب الذين التقوا البطريك سامي الجميل، ونديم الجميل، وإلياس حنكش، وبولا يعقوبيان، وميشال معوض، وهنري حلو، ونعمة أفرام.

وعقب اللقاء قال أفرام لقد "بحثنا، كنواب مستقلين ومستقلين، في خارطة الطريق نحو لبنان جديد يكون على قدر طموحات الشعب وطموحاتنا وكل من

بيروت - عاد مطلب إجراء انتخابات نيابية مبكرة ليفرض نفسه بإلحاح على الساحة السياسية في لبنان، بعد فشل جهود تشكيل حكومة جديدة، وجمود المبادرة الفرنسية التي يقول البعض إنها أصبحت بحكم المنتهية وإن تداعى أقطاب السلطة معلنين تمسكهم بها.

وانتهى تشكيل حكومة جديدة إلى العودة إلى النقطة الصفر، بعد اعتذار رئيس الوزراء المكلف مصطفى أديب، وليس هناك أي مؤشرات في الأفق على قرب الراعي استشارات نيابية لاختيار شخصية بديلة، في غياب أسماء يمكن التوافق عليها بين الفرقاء.

وتلفت أوساط سياسية إلى أن إطلاقة الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله الثلاثاء وإعلانه صراحة أن لا حكومة جديدة دون مشاركة حزبه، كانت بمثابة القصر الذي قطع آخر أمل لإعناش المبادرة الفرنسية التي تدعو إلى حكومة كفاءات تتولى إصلاحات يطالب بها المجتمع الدولي كشرط لدعم لبنان في أزمته المالية المتفاقمة. ويواجه لبنان أزمة مالية غير مسبوقة منذ الحرب الأهلية تفاقمت مع انفجار مرفا بيروت المروع في 4 من أغسطس، والذي خلف مقتل 200 شخص فضلاً عن دمار واسع في البنية التحتية.

واضطرت حكومة حسان دياب بعد الانفجار إلى تقديم استقالتها تحت ضغط شعبي يحملها مسؤولية ما آل إليه الوضع في البلد. وتقول الأوساط السياسية إن الحديث عن تشكيل حكومة جديدة بات صعباً على الأقل على مدى الأسابيع القليلة، وأن إعادة تعويم حكومة

## طرح تقرير المصير في شرق السودان ينغص الاحتفال بالسلام

رفض واسع لمسار الشرق في جوبا يقود إلى خلافات سياسية ويزيد توترات الإقليم



الشرق بين الاندماج والانفصال

السودان احتكاكات قبلية متفرقة، كان أكثرها سخونة في مايو الماضي، عندما قتل وأصيب العشرات من المواطنين، وتجددت الاحتكاكات بين قبيلتي البني عامر والنوبة في مدينة حلفا بولاية كسلا، عقب تسمية صالح عمار عضو تحالف قوى الحرية والتغيير واليا على كسلا، مطلع أغسطس.

ويعاني الإقليم من إشكاليات عديدة في بنيته السياسية والقبلية، ويغلب الانقسام على جميع المكونات الفاعلة داخله، بدءاً من انقسام فصائل مؤتمر البجا المعارض ومروراً بالنزاع على قيادة الجبهة الشعبية للتحريير والعدالة، بين رئيسها الأمين داود من جهة، ونائبه خالد محمد إدريس الذي وقع على اتفاق السلام بمسار الشرق من جهة أخرى، إلى جانب انقسام أحزاب النواصل التي لديها نفوذ مشهود داخل الإقليم.

وأكد عضو تنسيقية لجان المقاومة بشرق السودان حسان الدين حيدر أن المشكلة الحقيقية في شرق السودان تتمثل في رفض جميع السياسيين والمنقذين وقوى الثورة والقبائل لمسار التفاوض الخاص بشرق السودان، لأنه يمثل وجهة نظر واحدة، كما أن الجبهة الشعبية المتحدة ليس لديها دور سياسي بارز في الإقليم واعتمدت على الجانب القبلي بشكل كبير.

وأشار "العرب" إلى أن التلويح بتقرير المصير في الوقت الحالي بحضور حميدتي استهدف ممارسة ضغوط سياسية على الخرطوم لعدم الاعتداد بمسار الشرق.

ومن المتوقع أن تتشظ المباحثات السياسية بين الموقعين على الاتفاق وبين مكونات الشرق بإشراف حكومي، لكن فشلها يقود الإقليم إلى حالة احتراب أهلي سوف يقوض الأمل في تحقيق الاستقرار في ربوع السودان.

ولفت حيدر إلى أن الخلافات الحالية التي تغلب عليها النزعة القبلية تهدد الاتفاق على موعد نهائي لمؤتمر شامل يناقش قضايا الشرق، بعد أن جرى التوافق على عقده بشكل مبدئي في يناير المقبل.

يتفق العديد من السياسيين في شرق السودان على أن سقوط نظام البشير أثر سلباً على نفوذ شيوخ القبائل في مناطق تواجدهم، ما دفعهم إلى البحث عن تحقيق مصالح جديدة تعوضهم عن فقدان ذلك، فهم يبحثون عن كيفية الحفاظ على الامتيازات التي تحققت سابقاً من خلال نسج تحالفات خفية مع قوى معادية للثورة.

ويصعب الفصل بين الاستقطابات الإقليمية في منطقة البحر الأحمر وبين حدة الخلافات السياسية والقبلية في إقليم شرق السودان، في ظل وجود علاقات مباشرة بين قوى عناصر محسوبة على التيار الإسلامي هناك وبين تركيا التي خسرت نفوذها في جزيرة سواكن بمدينة بورتسودان بعد سقوط نظام البشير.

يترقب السودانيون السبب التوقيع على اتفاق نهائي للسلام بين الجبهة الثورية والحكومة على أمل أن يؤسس مرحلة جديدة عنوانها الاستقرار، إلا أن العديد من المنغصات لا تزال تلقي بظلالها لاسيسما في شرق البلاد حيث يرفض جزء مهم منه رؤية الحكومة للسلام.

الخرطوم - أعلنت دولة جنوب السودان اكتمال كافة التجهيزات للتوقيع على اتفاق نهائي للسلام بين الجبهة الثورية وتنضم في عضويتها حركات مسلحة وتنظيمات سياسية، وبين السلطة الانتقالية السبب في جوبا.

وقال رئيس لجنة الوساطة توت قلو، في مؤتمر صحافي الخميس إن التوقيع النهائي سيحضره رؤساء دول وحكومات في الإقليم، والعالم العربي، وممثلون عن الاقتصاد الأفريقي والأمم المتحدة، وستوقع الأطراف على ستة بروتوكولات لإنهاء الصراع في السودان.

ورغم الأجواء الإيجابية التي يفرضها الاتفاق والانتقال من مرحلة الحرب إلى السلام، إلا أن طرح المجلس الأعلى لنظرات البجا استخدام حق تقرير المصير في شرق السودان ينغص عملية السلام برمتها، في ظل الرفض المتصاعد لمسار الشرق الذي وقعت عليه الجبهة الشعبية المتحدة للتحريير والعدالة مع الحكومة الانتقالية.

تخشى دوائر سياسية عديدة من استمرار حالة الفوضى والاشتباكات المقلقة التي تندلع بين قبائل شرق السودان عقب التوقيع على السلام، في ظل التناحر بين مكونات قبلية على السلطة وعدم الاعتراف بما حققه مسار الشرق من مكاسب للإقليم، بما قد يؤدي إلى التهديد بانفصال جزء آخر من السودان، يشكل أهمية اقتصادية واستراتيجية باعتباره المنطقة الوحيدة المطلة على سواحل البحر الأحمر.

واختتم المجلس الأعلى لنظرات البجا الثلاثاء مؤتمر السلام والتنمية والعدالة في مدينة سنكات التابعة لولاية البحر الأحمر، وحضره نائب رئيس مجلس السيادة الفريق محمد حمدان (حميدتي)، وعبرت توصيات المؤتمر عن وجود رغبة في وضع نواة يمكن البناء عليها حال جرى التوافق على استخدام حق تقرير المصير.

وقرر المشاركون في المؤتمر إيقاف نشاط التعديين بشرق السودان إلى حين مراجعة عقود الامتياز، ووقف التخصيص والمخططات السكنية والزراعية بشرق السودان، وهو ما يضع السلطة الانتقالية في مواجهة مفتوحة مع تلك المكونات إذا لم تتمكن الإدارات المحلية من أداء دورها في احتواء الأزمة.

ووجه حميدتي رسالة حاسمة على هامش مشاركته في المؤتمر، أكد فيها أن شرق السودان بمثابة خط أحمر لن يكون مسموحاً بالاقتراب منه، وقضايا وإيادته الثلاث ستحل قريباً، وسيقف مع أهل الشرق لإزالة التهميش وجمع الصف.

واتهمت قوى ثورية سودانية مجلس نظارات البجا الذي يرأسه محمد الأمين

## عودة البرلمان المنتهية ولايته تثير جدلاً في مصر حول مصير الانتخابات

للمترشح على مقاعد البرلمان الجديد، وإذا جرى سقوط بعضهم، سيواصلون مناقشة القوانين والتشريعات حال استمرار انعقاد جلسات البرلمان حتى يناير المقبل.

أوضح حسن سلامة، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، أن انعقاد مجلس النواب، الخميس، لا يعني أنه سيقفل في انعقاد مستمر لحين انتهاء فترة القانون في ظل وجود عدد كبير من النواب الحاليين في قائمات الانتخابات، ويحتاجون وقتاً للدعاية الانتخابية والرجوع إلى دوائرهم، ما يجعل حضورهم للجلسات أمراً مستحسلاً.

وكشف، "العرب"، أن المجلس سيعقد جلسة استثنائية قبل 27 أكتوبر للموافقة على تمديد حالة الطوارئ، في ظل استمرار الظروف الداعية لوجودها. ويعلم رئيس الجمهورية، بعد أخذ رأي مجلس الوزراء، حالة الطوارئ على النحو الذي ينظمه القانون، ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس النواب خلال الأيام السبعة التالية ليقرر ما يراه بشأنه، وإذا كان الإعلان في غير دور الانعقاد العادي، وجب دعوة المجلس للانعقاد فوراً للعرض عليه.

ولدى الحكومة حزمة من القوانين تحتاجها قريباً، مثل قانون التخطيط العام، وقانون الضريبة، فهي على رأس التشريعات التي تنتظر مناقشتها في مجلس النواب، وسبقت له الموافقة على العشرات من القوانين المهمة منذ بدء جلساته في يناير 2016.



عودة غير اعتيادية

المترشح على التداخل بين البرلمان المنتهية ولايته والجديد.

وينص الدستور على أن مدة عضوية مجلس النواب بمصر خمس سنوات، تبدأ من تاريخ أول اجتماع، ويتم انتخاب المجلس الجديد خلال الستين يوماً السابقة على انتهاء مدته، ومن المقرر أن يستمر عمل البرلمان الحالي حتى 9 يناير المقبل، أي قبل يوم واحد من بدء عمل مجلس النواب الجديد.

وتلقت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة نحو 150 دعوى قضائية خاصة بانتخابات مجلس النواب، طالب مقدموها أن تكون الدعوة للانتخابات خلال الستين يوماً الأخيرة من عمر المجلس المنعقد، أي في نوفمبر المقبل، وليس سبتمبر الماضي.

وجاءت الدعوة غير المعتادة لانعقاد البرلمان في الأول من أكتوبر لاستكمال بعض القوانين، وأهمها قانون الطوارئ، فمن المنتظر أن يناقش المجلس القرار المرتقب للسياسي بإعلان مد حالة الطوارئ خلال دور الانعقاد الأخير، وتمت بموجب قرار سابق بمدتها ثلاثة أشهر، بدأت في 27 يوليو الماضي، وتنتهي في 26 أكتوبر الجاري.

يقول خبراء قانون، إن الأسباب التي دعت إلى إعلان حالة الطوارئ لأول مرة لا تزال موجودة حتى الآن، وعلى مستوى مكافحة الإرهاب تحديداً، ما يفرض التمديد من جانب البرلمان الحالي، لأن انتظار انعقاد بديله يعني تجميد حالة الطوارئ. المثير أن ما يقرب من نصف أعضاء البرلمان الحالي (حوالي 300 شخص) قدموا أوراقهم

القاهرة - أثار عقد البرلمان المصري جلسة غير معتادة، الخميس، حالة من اللغط السياسي، حيث تصور كثيرون أن حكماً قضائياً صدر ببطان انتخابات مجلس النواب، بعد أن أخذت إجراءات المترشح مساره العلمي، وسوف يتم التصويت بدءاً من 21 أكتوبر الجاري، وينتهي في 30 نوفمبر المقبل.

وراجت الشائعات عندما أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي قراراً مفاجئاً، الثلاثاء، بدعوة البرلمان للانعقاد، وكثرت التكهينات حول عدم إجراء الانتخابات، أو وجود حدث جلل يستدعي عقد جلسة عاجلة، واضطر خبراء قانون قريبون من النظام المصري إلى التأكيد والتفسير أن الدعوة لا تتعارض مع الدستور المصري.

وساد اعتقاد بأنه لا يحق لمجلس النواب الحالي الذي انتهت دورة انعقاده في أغسطس الماضي، مناقشة قوانين أو الموافقة على تشريعات جديدة، لأن إجراءات انتخاب البرلمان القادم بدأت فعلياً، وأخذ المرشحون في تدشين حملاتهم الدعائية.

وأكد المستشار لاشين إبراهيم رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات، أن انتخابات مجلس النواب الجديد ستجرى في موعداً طبقاً للجدول الزمني المقرر، ولا مجال للتأجيل.

ويسود لغز بين مرشحين مستقلين ومعارضين انتخابات مجلس النواب المقبلة، خوفاً من انحياز أجهزة الحكومة لقرائن وشخصيات محسوبة على حزب مستقبل وطن القريب من النظام الحاكم، والمتحالفين معه سياسياً، على حسابهم.

وأشار متابعون، إلى أن الطريقة التي تدار بها التحالفات بين الأحزاب يشوبها ارتباك، والحكومة تريد إجراء انتخابات لا تشوبها تجاوزات فاضحة خوفاً من أن تؤدي إلى انفجار الأوضاع، في ظل تراكم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

ولفت المتابعون إلى أن الارتباك العام في المشهد أسهم في ارتفاع معدلات اللغط السياسي في الشارع، وسمح بتفسير قرار عودة البرلمان لانعقاد بشكل بعيد عن الحقيقة.

المنتية ولايته تمثل سابقة نادرة، بعيدة عن الأعراف والتقاليد السياسية بمصر، لكنها تتسق مع قوام الدستور، وتتم غالباً عندما تكون هناك أحداث كبرى أو رغبة في صدور قوانين تستلزم الموافقة عليها بصورة عاجلة، ولذلك حرص